انسجاماً مع رسالته ودوره كأول بنك صديق للبيئة

«البنك الوطني»: الموظفون يتفاعلون مع حملة ترشيد استهلاك الطاقة

تلاقي حملة بنك الكويت الوطني التوعوية لترشيد استهلاك الطاقة تفاعلاً لافتاً من جميع موظفي البنك الذين شاركوا في هذه الحملة المتواصلة على مدار العام وقاموا بتنظيم استهلاكهم للطاقة والتشجيع على الالتزام بالضوابط للحد من هدرها خلال ساعات العمل وخارج أوقات الدوام في الفترات المسائية.

وتأتي هذه الحملة في اطار مبادرة البنك الوطني البيئية السنوية الهادفة إلى تعزيز الوعي البيئي وتوجيه سلوكيات استهلاك الطاقة انسجاماً مع رسالة البنك الاجتماعية ودوره كأول بنك صديق للبيئة في الكويت.

وتشمل الحملة تنظيم استهلاك مختلف موارد الطاقة من أجهزة ومعدات بالإضافة الى الانارة الداخلية والخارجية أثناء العمل وبعد انتهاء الدوام، حيث يشارك موظفو البنك الوطني من مختلف الادارات والفروع بهذه الحملة عن طريق الحرص على اغلاق كافة أجهزتهم بعد ساعات العمل وتخفيف نسبة الاضاءة أثناء العمل وضبط استهلاك مختلف انواع موارد الطاقة المتوفرة في البنك.

ويولي البنك الوطني المبادرات البيئة أولوية ضمن برامجه ومبادراته الاجتماعية، ويواصل تنظيم حملاته البيئية ليكون سباقاً على مستوى مؤسسات القطاع الخاص على هذا الصعيد. ويصب هذا التوجه في اطار التفاعل مع مختلف القضايا الاجتماعية والحيوية في المجتمع وتشجيع المبادرات الهادفة والرامية الى زيادة الوعي والمسؤولية الاجتماعية.

وتشمل مبادرات البنك الوطني البيئة نشاطات عديدة متواصلة طوال العام منها حملة تنظيف الشواطئ وحملة تنظيف المخيمات في موسم البر الى جانب وحملة إعادة تدوير المخلفات الورقية وذلك بهدف نشر وتعزيز الوعي والمسؤولية البيئية بين افراد المجتمع. ولمتابعة المزيد عن نشاطات البنك الوطني، يمكن زيارة الصفحة الرسمية للبنك الوطني على الفيسبوك NBK Official Page وعلى تويتر وانستاغرام @NBKPage.

البنك الوطني

مستثمرو الفترات القصيرة يترقبون

«بيتك للأبحاث»: مؤشر سوق أبوظبي يعكس اتجاهه نحو الارتفاع

أشار التقرير التقني الذي أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن أداء مؤشر سوق أبوظبي إلى أن الارتفاع القوي للسوق في جلستي التداول الأخيرتين جعلت مستثمري الفترات القصيرة في حالة ترقب بينما يمكن لمستثمري الفترات المتوسطة والطويلة متابعة مشوارهم في السوق، وان أي ارتفاع إضافي إلى أعلى من المستوى الحالي سوف يخلق دعما جديدا وسيعطي الإشارة لمستثمري الفترات القصيرة للبدء بتجميع أسهمهم.. وفيما يلي التفاصيل

في التحليل السابق عن مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية قبل ثلاثة أشهر ذكرنا بأن المؤشر ارتفع محققا عوائد وصلت نسبتها 37.66 في المئة خلال الأشهر الخمس الأولى من العام الحالي مع ملامسته أعلى مستوياته المحققة عند 3,625.36 نقطة في الرابع من يونيو 2013. هذا ووفقا للتحليل، توقعنا المزيد من الارتفاع خلال الفترة القصيرة التي تلت التحليل مع استمرار كميات التداول مرتفعة وبقاء معامل القوة النسبية RSI مستقرا أدنى من حده الأعلى.

ومن خلال الرسم البياني المرفق والذي يوضح اتجاه المؤشر، فقد أثبت صحة توقعاتنا مع ارتفاع المؤشر إلى مستويات قياسية جديدة عقب التحليل لم يشهدها منذ شهر أكتوبر 2008، عندما لامس مستوى الـ 3,976.38 نقطة في 29 أغسطس، محققا بذلك أرباحا استثنائية منذ بداية العام قاربت الـ 50 في المئة لمستثمري السوق الذين قاموا بتصفية استثمارهم قريبا من المستويات القياسية.

منذ ذلك الوقت، أدت حالة عدم الاستقرار في المنطقة إلى خفض مستوى المؤشر والذي شهد عمليات بيع واسعة النطاق أدت إلى تراجعه إلى أدنى من مستوى معدله المتحرك قصير الأجل والواقع عند 3,694 نقطة ليستقر عند مستوى أدنى قليلا من مستوى «76.4 في المئة لإحداثيات فيبوناتشي الواقعة بين 2,292 نقطة و 3,976 نقطة» والواقع عند 3,578 نقطة.

خلال جلستي التداول الأخيرتين، تمكن المؤشر من الارتفاع من جديد وبشكل قوي عند مستويات معدله المتحرك قصير الأجل قريبا من 3,694 نقطة. لذا فإن أي ارتفاع إضافي إلى أعلى من المستوى الحالي سوف يخلق دعم جديد عنده كما سيعطي الإشارة لمستثمري الفترات القصيرة للبدء بتجميع أسهمهم. من جهة أخرى فإن أي تراجع إلى أدنى من ذلك جدير بأن يعطي إشارة التصفية لمستثمري هذه الفترة المحتفظين بأسهمهم.

أما مستثمرو الفترات المتوسطة والطويلة فبإمكانهم متابعة احتفاظهم باستثماراتهم في الوقت الحالي، علما بأن إشارة التصفية تأتي عند مستويات أدنى من 3,290 نقطة و 2,935 نقطة للفترتين على التوالي. مع العلم بأن مستويات الدعم الحالية تقع عند 3,333 نقطة و 3,134 نقطة، على التوالي.

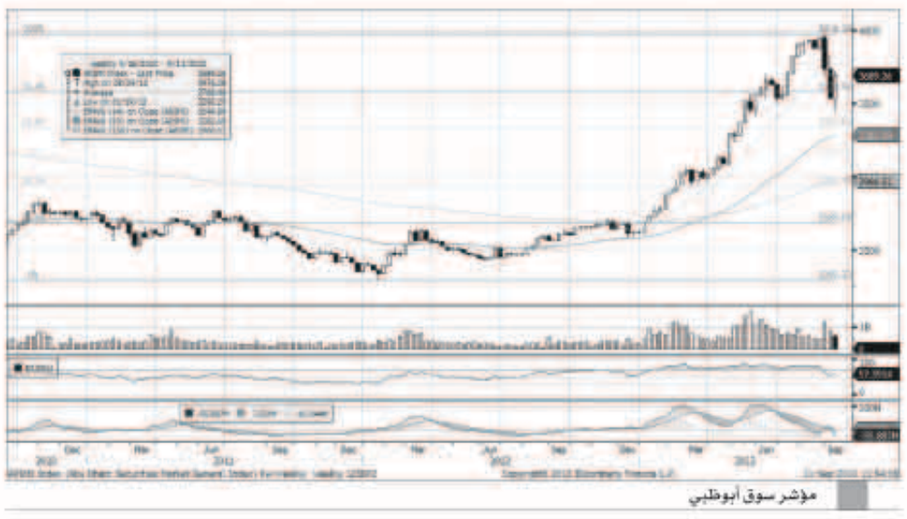
مؤشر سوق أبوظبي

مؤشر الأسهم السعودية يغلق على تراجعات محدودة

الرياض – «واس»: سجل مؤشر سوق الأسهم السعودية في نهاية الاسبوع انخفاضا بـ 9 نقاط بنسبة 0.12 في المئة ليغلق عند 7855 بتداولات تجاوزت 6.5 مليارات ريال، حققت خلالها أسهم 61 شركة ارتفاعا في قيمها، فيما تراجعت أسهم 79 شركة أخرى، وبلغ عدد الأسهم المتداولة أكثر من 278.8 مليون سهم توزعت على أكثر من 125.8 ألف صفقة.

وكانت أسهم شركات الفنادق، والنقل الجماعي، والشرقية للتنمية، وتكوين، وجزيرة تكافل، وجازان للتنمية الأكثر ارتفاعا اليوم، فيما جاءت أسهم شركات الدرع العربي، وأسيج، وصناعة الورق، ووفاء للتأمين، ومبرد، واكسا على رأس الشركات الأكثر انخفاضاً، وتراوحت الانخفاضات والارتفاعات في تداولات اليوم مابين 9.85 في المئة إلى 2.72 في المئة.

كما جاءت أسهم شركات الجزيرة تكافل، ودار الأركان، وأعمار، وسابك، والإنماء، والنقل الجماعي الأكثر نشاطا بالقيمة، في حين جاءت أسهم شركات دار الأركان، وأعمار، والإنماء، والجزيرة تكافل، والنقل الجماعي، وزين السعودية في قائمة أكثر الأسهم نشاطا بالكمية.

وقد شهدت جلسة امس صفقتان خاصتان على كل من شركة «دار الأركان للتطوير العقاري» بنحو 15.7 مليون سهم بسعر 9.20 ريالات للسهم، وشركة «الحسن شاكر» بنحو 300 الف سهم بسعر 80 ريالا للسهم.

متابعة للسوق

ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لرأس الخيمة إلى 22.9 مليار درهم

كشف تقرير لدائرة التنمية الاقتصادية برأس الخيمة عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للإمارة إلى «22.9» مليار درهم عام 2011، بنسبة زيادة «30 في المئة» عن عام 2010 و «38 في المئة» عن عام 2009. وسلط العددان الخامس والسادس من التقرير الاقتصادي السنوي لإمارة رأس الخيمة لعام 2013 الضوء على التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها إمارة رأس الخيمة، وأعطت للأنشطة الاقتصادية دفعة قوية لاستمرار النمو وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

كما سلط التقرير الضوء على الميزات التنموية البارزة والتطورات الايجابية في بنية اقتصاد الإمارة، وفي معدلات ادائه لمختلف قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما استدعى متابعتها ورصدها من منطلق إبراز جوانبها الشمولية المتوازنة. وحقق الناتج المحلي الإجمالي لإمارة رأس الخيمة نموا نسبته «7.4 في المئة» في عام 2011 مقارنة بعام 2010، ومن المتوقع أن يصل إلى «24.1» مليار درهم عام 2012 وبنسبة زيادة «5.2 في المئة» مقارنة بعام 2011، إذ ساهم القطاع الصناعي بنسبة 34.5 في المئة من قيمة الناتج، منها «25.8 في المئة» للصناعات التحويلية و11.3 في المئة لقطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح، وبالنسبة إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك فتشير البيانات – التي تم الحصول عليها من المركز الوطني للإحصاء – إلى أن نسبة التضخم في الإمارة دون الـ «1 في المئة» عام 2011.

وبين التقرير وجود ارتفاع ملحوظ في معدل نسبة الزيادة السنوية لقطاعات المشروعات المالية والصناعة التحويلية، والسياحة وتجارة الجملة والمفرق وبزياده «76 في المئة و27 في المئة و23 في المئة و15 في المئة» على التوالي، مقارنة ببقية القطاعات الأخرى للفترة بين عامي 2009 – 2011.

ويشير الى ارتفاع الاستثمار «إجمالي تكوين رأس المال الثابت» في الإمارة إلى «6417» مليون درهم عام 2011، بنسبة زيادة «13 في المئة» عن عام 2009 وحوالي «4 في المئة» عن عام 2010، كانت نسبة القطاع الصناعي «53 في المئة» منها «85 في المئة» استثمارات في الصناعة التحويلية، كما تشير البيانات إلى وجود ارتفاع في نسب الزيادة السنوية للاستثمار في قطاعات تجارة الجملة والمفرق وخدمات الإصلاح والمشروعات المالية والمطاعم والفنادق والنقل والتخزين والمواصلات والصناعة التحويلية خلال الفترة –2009 2011 وبنسب «30 في المئة»، «26 في المئة»، «25 في المئة»، «15 في المئة» و «14 في المئة» على التوالي ايضا.

خلال مشاركتها في العقارات الكويتية والدولية

«الرؤية المستقبلية» تطرح مشروعات في السعودية وبلغاريا وعمان

أعلنت شركة الرؤية المستقبلية عن مشاركتها في معرض العقارات الكويتية والدولية الحدث العقاري الأبرز والأكبر في دولة الكويت على الإطلاق من تنظم شركة أكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 30 سبتمبر إلى 3 أكتوبر المقبل في فندق الريجينسي.

واعرب المدير العام لشركة الرؤية المستقبلية العقارية وليد الصفران عن سعادته للمشاركة في المعرض الذي يعكس مدى التطور الكبير في استقطاب العديد من الشركات العقارية.

ولفت إلى أن الشركة تقدم خلال فترة المعرض العديد من المشاريع في المملكة العربية السعودية وسلطنه عمان و دوله بلغاريا، حيث تطرح خلال فترة المعرض أراضي سكنية مميزة في مدينة الخفجي الساحلية بمساحات تصل الى 1000م ، وتتميز بقربها من البحر بمساحات مختلفة واسعار تنافسية مما تلبي احتياجات المواطنين و المستثمرين.

وتابع « عززت الشركة استثماراتها في المملكة منها مدينة الطائف ومدينة الرياض وهي عاصمة المملكة و مدينة حائل والزلفي و الجريا العليا و حفر الباطن إضافة إلى استثمارات الشركة في سلطنة عمان بالتحديد في مناطق «مسقط مصنعة – بركاء – صحار».

ولفت إلى أن الشركة حرصت الشركة أيضا على الدخول السوق الاوربي ومن اهمها فلل سكنية وسياحية في جمهورية بلغاريا مدينة «كبلشكوفو» محافظه « برغاس» حيث تقع مقابل الحديقة السنتر كبلشكوفو وكذلك تتمتع المدينه بالاجمال والطبيعة الخلابة و الساحرة والمساحات الواسعة والاسعار المناسبه وكذلك التملك الرسمي مع سرعة التسجيل والتملك.

وأكد الصفران على اهميه السوق السعودي حيث يسود شعور إيجابي للغاية حول النظرة المستقبلية للاقتصاد السعودي، وهو ما ينمي الطلب على العقارات ذات الجودة الرفيعة داخل المملكة. نشهد طلبا قويا من جانب كل من المستهلكين و المستثمرين و الذين يبحثون عن سوق تعود عليهم بأرباح كبيرة ومستوى عال من نمو رأس المال.

أبو ظبي مستعدة لاستثمار خمسة مليارات دولار في روسيا

قال الكرملين إن أبو ظبي تتوقع إيداع خمسة مليارات دولار في صندوق استثماري مشترك مع السلطات الروسية بهدف تمويل مشاريع بنى تحتية في روسيا.

وأوضح الكرملين في بيان أن «وزارة المالية في أبو ظبي ستودع حتى خمسة مليارات دولار» في هذا الصندوق. وسيوقع الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة مع وزارة المالية الإماراتية كتاب نوايا ينص على إنشاء شركة مختلطة وذلك على هامش زيارة ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان اليوم لموسكو.

وفي حال تنفيذ المشروع فإنه «سيتعلق بالاستثمار الأكبر في العالم في كوتسورتيوم متخصص في البنى التحتية»، كما ذكرت الرئاسة الروسية. والصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة هو صندوق برأسمال مقداره عشرة مليارات دولار أنشأته الحكومة الروسية لتشجيع الاستثمارات في الشركات الروسية، وفي غالب الأحيان بواسطة آليات استثمار مختلط.

وتعتمد السلطات الروسية كثيرا على أشغال البنى التحتية لدعم النمو الاقتصادي الذي يشهد حاليا فترة من الضعف.

المركزي الإماراتي: المصارف منحت قروضاً بـ17.5 مليار درهم خلال 7 أشهر

بلغت القروض الشخصية المسجلة لدى البنوك الإماراتية حتى يوليو الماضي 278.4 مليار درهم مقابل 260.9 مليار درهم في نهاية ديسمبر 2012، بنمو نسبته نحو 6.7 في المئة ، وفقا لصحيفة «الإمارات اليوم».

من جهته، كشف المصرف المركزي الإماراتي أن البنوك منحت مواطنين ومقيمين في الدولة قروضا شخصية بقيمة 17.5 مليار درهم خلال الأشهر السبعة الأولى.

وأظهرت البيانات أن يوليو 2013 شهد منح قروض شخصية قيمتها 2.2 مليار درهم، مسجلة في نهايته 278.4 مليار درهم، مقابل 276.2 مليار درهم في نهاية يونيو الذي سبقه، بنمو نسبته 0.8 في المئة . وتمثل القروض الشخصية التي منحتها المصارف في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، ضعف نظيرتها الممنوحة خلال العام الماضي كاملا تقريبا، والتي سجلت 8.8 مليارات درهم على مدار 12 شهرا، إذ وصلت في نهاية 2012 إلى 260.9 مليار درهم، مقابل 252.1 مليار درهم في نهاية ديسمبر 2011.

من جانبه، أفاد مسؤول مصرفي، فضل عدم ذكر اسمه، أن حركة تنقل المديونيات الخاصة بالمواطنين، شهدت نشاطا كبيرا في أول 5 أشهر من العام الجاري، قبل أن ينظمها المصرف المركزي في إطار نظام القروض الشخصية المعمول به، ما أسهم في زيادة حجم القروض خلال هذه الفترة.

سعر توريد القمح سيصل إلى 410 جنيهات للأردب

الببلاوي: ديون مصر لشركات النفط الأجنبية تبلغ نحو 6 مليارات دولار

«رويترز»: نقلت صحيفة المصري امس عن رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوي امس الخميس قوله إن مديونية البلاد لشركات النفط الأجنبية تبلغ حوالي ستة مليارات دولار وإن الدولة بصدد التوصل إلى اتفاق لجدولة الديون.

وأضاف الببلاوي إن الوصول إلى تسوية مع شركات النفط الأجنبية سيؤدي لزيادة استثماراتها في مصر إلى 15 مليار دولار خلال عامين.

وقال رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوي امس الخميس في مقابلة مع صحيفة المصري اليوم إن سعر توريد محصول القمح في الموسم الجديد عام 2014 سيبلغ 410 جنيهات «59.5 دولار» للأردب «150 كيلو غراما».

وأضاف الببلاوي للصحيفة «سنرفع سعر توريد القمح إلى 410 جنيهات.»

ويبدأ موسم حصاد القمح في منتصف ابريل وينتهي في منتصف يوليو تموز.

وبلغ سعر توريد محصول القمح خلال الموسم الماضي ما بين 390–400 جنيها للأردب وفقا لدرجة النقاء. واشترت الحكومة من الفلاحين نحو 3.6 ملايين طن.

وتشتري مصر عادة نحو عشرة ملايين طن من القمح سنويا من الأسواق الدولية وتستخدم خليطا من القمح المحلي والقمح المستورد لإنتاج الخبز المدعم الذي يعتمد عليه ملايين المصريين.

وقال الببلاوي للصحيفة إن بلاده أكبر مستورد للقمح في العالم تعاني «من عجز شديد في الصوامع اللازمة للتخزين ونسعى لحل تلك المشاكل.»

وأعلنت الحكومة في مارس آذار الماضي عن خطط لبناء 150 صومعة قبل موسم حصاد القمح عام 2014.

وكان المسؤولون في مصر يرفضون الكشف عن أرقام عن اجمالي ديون للشركات الأجنبية. وفي مقابلة مع رويترز في ابريل نيسان قال وزير البترول والثروة المعدنية السابق أسامة كمال «حجم المديونية رقم غير معلن ولن يفيد أحد معرفته.»

وقال الببلاوي لصحيفة المصري اليوم «نحن مدينون للشركات الأجنبية بحوالي ستة مليارات دولار. «هذا» ما دفع الشركات للتوقف عن الاستثمار. نحن بصدد الوصول إلى اتفاق معهم لجدولة المديونية. الوصول إلى تسوية يؤدي إلى زيادة الاستثمارات من قبل الشركات الأجنبية خلال العامين المقبلين إلى 15 مليار دولار.»

وتهيمن الشركات الأجنبية على قطاع الطاقة في مصر أكبر منتج للنفط في افريقيا خارج منظمة أوبك وثاني أكبر منتج للغاز في القارة بعد الجزائر.